Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Département de la Réforme de l'Administration

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
قطاع إصلاح الإدارة

تمديد أجل تلقي الترشيحات المتعلقة بالمشاريع والأفكار الإصلاحية للاستفادة من دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية برسم سنة 2021

تبعا للدورية رقم 1525 بتاريخ 10 ماي 2021 بشأن إطلاق الدورة الخامسة عشرة (15) لتلقي المشاريع القطاعية لإصلاح الإدارة المقترحة للاستفادة من دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية برسم سنة 2021، تعلن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة -قطاع إصلاح الإدارة عن تمديد أجل تلقي المشاريع والأفكار الإصلاحية القطاعية إلى غاية **31 يوليوز 2021**.

وللتذكير، فإن هذه الدورة التي تأتي في إطار مواصلة عملية دعم مختلف الإدارات العمومية لإنجاز المشاريع الإصلاحية، تتميز هذه السنة بالإضافة إلى المبادرات القطاعية المبتكرة المقترحة، دعم المشاريع الإصلاحية ذات الطابع المشترك وكذا الأفكار والمقترحات.

وفي هذا الإطار، فقد تم إعطاء الأولوية برسم هذه السنة لدعم المشاريع والمبادرات الإصلاحية المندرجة ضمن المحاور التالية:

1. **تحسين وتجويد الخدمات العمومية:** بتطوير منظومة تقديم ومعالجة الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين، وذلك من خلال:

- **تطوير الخدمات الإلكترونية**، عبر تبسيط ورقمنة المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولا تفعيلا للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية،
- **دعم التبادل الإلكتروني للمعلومات**، وذلك بإتاحة الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق العمومية،
- **تحسين جودة الاستقبال بالمرافق العمومية**، وذلك بتأهيل الوحدات الإدارية المعنية بتقديم الخدمات العمومية للمرتفقين.

2. **الرفع من نجاعة المرافق العمومية:** وذلك من خلال إيلاء العناية للمشاريع الرامية إلى:

- **تطوير ممارسات تدبيرية جديدة لتنظيم العمل**، من خلال وضع الآليات التنظيمية والتكنولوجية المناسبة لتمكين الموظفين والأعوان من أداء واجبهم المهني، بشكل يضمن الاستمرارية والجودة في الأداء،
- **دعم التكوين عن بعد**، بتشجيع تطوير أنظمة معلوماتية لتأهيل الموارد البشرية عبر استعمال التقنيات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والتواصل،

- **وضع آليات العمل التشاركي للموارد البشرية**، من خلال وضع إطارات تشاركية تعمل على إشراك الموظفين واستثمار مؤهلاتهم وخبراتهم في وضع تصورات ومشاريع إصلاحية،

- **وضع أنظمة لتدبير المعارف**، بتطوير آليات نقل المعرفة لفائدة الموارد البشرية ووضع إجراءات لتبادل المعارف وتقاسمها،

- **دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية**، عبر مشاريع تروم ترسيخ النوع الاجتماعي في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة،

- **تطوير نجاعة أداء التدبير المالي للإدارات العمومية**، من خلال وضع مخططات وأساليب ومناهج عمل تروم التنزيل السليم لمقاربة التدبير بالأهداف وتحسين نجاعة السياسات العمومية.

3. **مواكبة الجهوية المتقدمة**، من خلال دعم مشاريع تتعلق بوضع آليات ومناهج وأنظمة تروم تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري.

4. **ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة**، باتخاذ المبادرات الرامية إلى:

- **إتاحة الولوج إلى المعلومات**، باعتماد آليات تمكن المرتفقين من الحصول على المعلومات العمومية وذلك تفعيلا للقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات،

- **دعم النزاهة والأخلاقيات**، من خلال دعم المبادرات الرامية إلى إرساء سلوكات جديدة تقوم على الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة وزجر جرائم الفساد.

للاستفادة من تمويل صندوق تحديث الإدارة العمومية، فإن المصالح المركزية واللاممركزة للإدارات العمومية وكذا المرافق العمومية الخاضعة لوصايتها مدعوة لإعداد المشاريع والأفكار المقترحة داخل الأجل السالف الذكر، وتوجيهها بعد المصادقة عليها من طرف رئيس الإدارة لقطاع إصلاح الإدارة وعبر الموقع الإلكتروني الجديد للصندوق: **www.fomap.ma**.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق تحديث الإدارة العمومية سيواصل عملية تقديم الدعم والمواكبة لحاملي المشاريع والأفكار، مع العلم أنه قد سبق تنظيم دورة تأطيرية عن بعد أيام 18 و19 و20 ماي 2021، والتي يمكن الرجوع إليها عبر الرابط التالي: **https://bit.ly/2SbDEAY**

وللمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالهاتف على الأرقام: **0662041732 – 0608858147/46** أو عبر البريد الإلكتروني التالي: **fomap@mmsp.gov.ma**.